الأمم المتحدة A/C.5/63/SR.37

Distr.: General 17 June 2009 Arabic

Original: English



الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السابعة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

رئيسة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيدة ماكلورغ

المحتويات

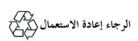
البند ١٤٦ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في السودان

البند ١١٨ من جدول الأعمال: الميزانيــة البرنامجيــة لفترة السنتين ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ (تابع)

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة وغيرها من المبادرات السياسية التي أذنت بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن: الاحتياجات الإضافية واستعراض الأطر المنطقية للبعثات السياسية الخاصة للفترة من / كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء Chief, Official Records Editing Section, الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر إلى: .room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.





افتُتحت الجلسة الساعة ٥١/١١.

البند ١٤٦ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في السودان (A/63/777 و A/63/777)

1 - السيد يامازاكي (المراقب المالي): قال في سياق عرضه للمذكرة المقدمة من الأمين العام بشأن ترتيبات تمويل بعثة الأمم المتحدة في السودان للفترة من 1 تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (٨/63/756) إن البعثة بذلت كل ما بوسعها لتعويض النقص في التمويل الذي كان متوقعاً للفترة المالية ٢٠٠٨، يما في ذلك ترتيباها لاستئجار طائرات وتخفيض احتياجاها في مجالات الاتصالات والخدمات الطبية والمعدات الخاصة والمساعدة المؤقتة العامة.

٢ - وأوضح أنه قد طلب تخصيص اعتماد إضافي لتمكين البعثة من تلبية الاحتياجات النقدية لتغطية تكاليف الموظفين، واستئجار الطائرات، والوقود والشحن الداخلي للمعدات المملوكة للوحدات. وقال إن البعثة لا تتمتع بالقدرة الداخلية على استيعاب التكاليف الإضافية الصافية اليت تبلغ على ١٠٠ ٥٦ ١٧٣ ١٠٠ دولار.

٣ - وأضاف أن الإحراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها تتمشل في اعتماد مبلغ ١٠٠ ١٧٣ ٥ دولار من أجل الإنفاق على البعثة لفترة الاثني عشر شهراً الممتدة من المحرز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، بالإضافة إلى مبلغ ٢٠٠٨ دولار الذي خصص بالفعل للفترة نفسها؛ وتقسيم مبلغ ٢١٠ ٩١٠ دولاراً بيسان/أبريل ٢٠٠٩؛ للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩؛ وكذلك تقسيم مبلغ ١٨٤ ١٨٤ دولاراً بعدل شهري قدره البعثة بعد ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

 ٤ - السيدة ماكلورغ (رئيسة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرضت تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/63/777)، فقالت إنه خلال الشهور السبعة الأولى للفترة المالية الحالية، تجاوزت التكاليف الفعلية للبعثة باستمرار المبالغ المتوقعة في الميزانية، مما أسفر عن احتياجات إضافية متوقعة تبلغ ٢٥,١ مليون دولار في الجالات الرئيسية الثلاثة، أي التكاليف المتصلة بالموظفين والوقود واستئجار الطائرات. وأوضحت أن البعثة تكبَّدت أيضاً تكاليف إضافية قدرها ٢٢,٦ مليون دولار خلال فترة الميزانية الجارية في المشتريات ومــشاريع البنــاء المؤجلــة مــن الفتــرة ٢٠٠٨/٢٠٠٧. وأن الاحتياجات الإضافية يقابلها جزئياً رصيد غير مستخدم يتوقع أن تبلغ قيمته ٤,٥ ملايين دولار في الأوجه المختلفة للإنفاق، و ٧ ملايين دولار من إلهاء الاتفاقات المتعلقة باستئجار خمس طائرات. وقالت إنه، مع أحمد التخفيضات في النفقات المختلفة بعين الاعتبار يكون هناك احتياج إضافي صاف مطلوب قدره ٥٦,٢ مليون دولار في الفترة المالية الحالية.

وأضافت قائلة إن اللجنة الاستشارية تلاحظ أن زيادة احتياجات الميزانية تنشأ بالدرجة الأولى عن ظروف خارجة عن السيطرة المباشرة للبعثة، ولا سيما في ما يتعلق بالنفقات المتصلة بالموظفين.

7 - وقالت إن اللجنة الاستشارية تلاحظ كذلك أنه يجري بذل الجهود للتعويض عن التكاليف المرتفعة في مجالات تكاليف الموظفين والوقود واستئجار الطائرات من خلال استعراض الاحتياجات التشغيلية الإجمالية، وإعادة ترتيب أولوية الأنشطة والعمليات، وتأجيل عمليات الشراء ومشاريع البناء. وأوضحت أن على البعثة السعي إلى الاستفادة إلى أقصى حد من الموارد المتاحة، خلال ما تبقى من الفترة المالية، وتضمين تقرير الأداء للفترة الحالية أية

09-27812 **2**

وفورات أحرى تحققها في التكاليف. وأردفت قائلة إن اللجنة الاستشارية توصي لذلك باعتماد إضافي لكامل المبلغ الذي طلبه الأمين العام، مع تقسيم جزئي على النحو المبين في الفقرة ١٢ من تقريره. وأشارت إلى أن هذا الإجراء سيمكّن البعثة من تنفيذ أنشطتها المقررة بالكامل.

٧ - السيد تاوانا (جنوب أفريقيا): تكلم باسم المجموعة الأفريقية فقال إن المجموعة تُسلّم بأن بعثة الأمم المتحدة في السودان بذلت كل ما بوسعها للتعويض عن تصاعد الأسعار، يما في ذلك إلهاء الاتفاقات المتعلقة باستئجار خمس طائرات. وقال إن المجموعة ترغب بأن تعرف أثر هذا الإلهاء على فعالية البعثة. وأشار إلى أن الاحتياجات الإضافية قابلتها جزئياً تخفيضات في بعض النفقات.

٨ - وأردف قائلاً إن المجموعة توافق على طلب الأمين العام الحصول على اعتمادات إضافية وعلى ملاحظة اللجنة الاستشارية بأن زيادة الاحتياجات المدرجة بالميزانية تنشأ إلى حد كبير عن ظروف خارجة عن سيطرة البعثة، ولا سيما في ما يتعلق بالتكاليف المتصلة بالموظفين. كما توافق على توصية اللجنة الاستشارية باعتماد كامل المبلغ الذي طلبه الأمين العام، مع التقسيم الجزئي، وتحيط علماً بجميع استنتاجات هذه اللجنة وتوصياتها.

9 - السيد يامادا (اليابان): قال إن الدورة المعمول بما لميزانيات عمليات حفظ السلام تساعد في كفالة الاحتفاظ بميزانيات حفظ السلام بوضوحها وقابليتها للتنبؤ. وقال إن لدى وفده، في هذا السياق، تحفظات بشأن طلب الأمين العام الحصول على اعتمادات إضافية لبعثة الأمم المتحدة في السودان خلال الفترة المالية الحالية، إذ أنه يشكل انحرافاً عن دورة الميزانية المعمول بما. ولذلك فإن وفده يرغب في زيادة تفصيل التفسيرات المقدَّمة في مذكرة الأمين العام (A/63/775)) وتقرير اللجنة الاستشارية (A/63/777)، يما في

ذلك تقديم المزيد من المعلومات بشأن الرصيد النقدي الحالي للعثة.

البند ١١٨ من جدول الأعمال: الميزانيـــة البرنامجيـــة لفترة السنتين ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩ (تابع)

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة وغيرها من المبادرات السياسية الني أذنت بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن: الاحتياجات الإضافية واستعراض الأطر المنطقية للبعثات السياسية الخاصة للفترة من / كانون الثاني/ يناير إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩) يناير إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩)

والميزانية): عرضت تقرير الأمين العام بشأن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة وغيرها من المبادرات السياسية الخاصة والمساعي الجمعية العامة وأو مجلس الأمن (A/63/346/Add.6))، فقالت إن التقرير يتضمن الميزانيات المنقحة المقترحة للفترة من اكانون يتضمن الميزانيات المنقحة المقترحة للفترة من اكانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ لأربع بعثات سياسية خاصة، أي ممثل الأمم المتحدة في المجلس الدولي للمشورة والمراقبة التابع لصندوق التنمية للعراق، ومكتب المحدة المسياسي للصومال، وبعثة الأمم المتحدة في الأمم المتحدة السياسي للصومال، وبعثة الأمم المتحدة في نيبال. وأوضحت أن صافي مجموع الاعتمادات الإضافية المطلوبة يبلغ ٢٠٠٠ ١٥٠ دولار في إطار الباب ٣٠ المسياسية، و ٢٠٠ ٢٥٠ دولار في إطار الباب ٣٠ الباب ٣٠، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين.

11 - وأشارت إلى أن التقرير يتضمن أيضاً السرد المنقح والإطار المنطقي لميزانية المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

3 09-27812

۱۲ - واسترسلت قائلة إن أحدث تمديد لولاية وأعضاء المجلس الدولي للمشورة والمراقبة يرد في قرار مجلس الأمن ١٨٥٩ (٢٠٠٨)، الذي يمدد ولاية المجلس حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وأضافت أن المجلس، يموجب قراره ١٨٥٢ (٢٠٠٨)، مدد ولاية لجنة التحقيق الدولية المستقلة حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩ لتمكين اللجنة من مواصلة تحقيقاتها بدون توقف والنقل التدريجي لعملياتها وموظفيها وأصولها إلى لاهاي بغرض إكمال الانتقال حين تكون المحكمة الخاصة للبنان قد بدأت عملها، وسيعقب ذلك فترة تصفية مدتما أربعة أشهر.

١٣ - وقالت إن الإحراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها، في ما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، هي الموافقة أولاً على شرط الستة أشهر لعام ٢٠٠٩، نظراً لأنه كان القصد إرسال بعثة تقييم أمني إلى الصومال ينعكس تقييمها وتوصياها في ميزانية تكميلية للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديـسمبر ٢٠٠٩. وأضافت أنه لا يمكن في الظروف الراهنة المضي في نقل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال إلا إذا نشرت قبله أو بالتزامن معه قوة أمنية مناسبة. ولذلك سيتعين إرجاء موعد عملية النقل الذي كان مقرراً له أصلاً تموز/يوليه ٢٠٠٩، وأن الميزانية المنقحة المقترحة للمكتب السياسي تفترض أن تبقى البعثة في نيروبي حتى لهاية السنة. وأشارت إلى أن مجلس الأمن اتخذ أيضاً، في هذه الأثناء، القرار ١٨٦٣ (٢٠٠٩) الذي يوسع نطاق مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال. وإن أثر هذا القرار بالاقتران مع التفاعل بين المكتب وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لا يزال يخضع للتقييم غير أنه قد يسفر عن احتياجات إضافية.

١٤ - وتابعت قائلة، إنه في ما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في نيبال، حدد المجلس ولاية هذه البعثة حتى ٢٣ تموز/يوليه
٢٠٠٩، عموجب قراره ١٨٦٤ (٢٠٠٩)، لمواصلة رصد وإدارة

الأسلحة والأفراد المسلحين وفقاً لاتفاق ٢٥ حزيران/يونيه بين الأحزاب السياسية. وتعقب هذه العملية الفنية فترة تصفية مدتما أربعة أشهر.

١٥ - وأشارت إلى أن الإجراء المطلوب من الجمعية العامة
اتخاذه وارد في الفقرة ٨٣ من تقرير الأمين العام.

17 - السيدة ماكلورغ (رئيسة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرضت تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/63/779)، فقالت إن اللجنة الاستشارية توصي بأن توافق الجمعية العامة على الميزانية المنقحة لممثل الأمم المتحدة في المجلس الدولي للمشورة والمراقبة التابع لصندوق التنمية للعراق، كما يقترح الأمين العام.

17 - وقالت إن اللجنة توصي بتخفيض طفيف في الميزانية المنقحة المقترحة للجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة يتعلق باستئجار مركبات مصفحة حلال فترة التصفية. وأوضحت أن اللجنة الاستشارية ترى أنه بالإمكان التعجيل بالانتهاء من فترة تصفية اللجنة نظراً إلى صغر حجم البعثة. وأنه ينبغي أيضاً بذل الجهود لتخفيض التكاليف التشغيلية المتصلة بفترة التصفية. وأن تنعكس الوفورات المترتبة على ذلك في تقرير الأداء الثاني لفترة السنتين المترتبة على ذلك في تقرير الأداء الثاني لفترة السنتين

1 / - وفي ما يتعلق بالميزانية المنقحة لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، قالت إن اللجنة الاستشارية توصي بالموافقة على إنشاء الوظائف الأربع الإضافية التي طلبها الأمين العام والمتعلقة بأفراد الأمن. غير ألها تلاحظ، أن مقترحات الميزانية المتعلقة بالمكتب لم تستكمل بحيث تعكس آخر التطورات السياسية، بما فيها التدابير المتصلة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٠٣ (٢٠٠٩). وأوضحت أن اللجنة الاستشارية أبلغت أن الأمين العام يعتزم تقديم مقترحات الميزانية المنقحة المتعلقة بالمكتب إلى الجمعية العامة مقترحات الميزانية المنقحة المتعلقة بالمكتب إلى الجمعية العامة

09-27812

في الجزء الثاني من دورتها الثالثة والستين المستأنفة. وبالتالي فإن اللجنة توصي بأن تؤجل الجمعية العامة اتخاذ إجراء بشأن الميزانية المقترحة لمكتب الأمم المتحدة السياسي لعام ٢٠٠٩، باستثناء المقترحات المتعلقة بموظفي الأمن الإضافيين، ريثما يقدم الأمين العام مقترحات الميزانية المستكملة.

19 - وأردفت قائلة إن اللجنة الاستشارية توصي، أخيراً، بأن توافق الجمعية العامة على الموارد التي طلبها الأمين العام لبعثة الأمم المتحدة في نيبال وكذلك السرد والإطار المنطقي المنقحين لميزانية المبعوث الخاص للأمين العام لتنفيذ قرار محلس الأمن 100 (٢٠٠٤).

٢٠ وقالت إن التوصيات المحددة للجنة الاستشارية
موجزة في الفقرة ٢٩ من تقرير اللجنة.

٢١ - الرئيس: لفت انتباه اللجنة إلى رسالة مؤرخة
١٠ آذار/مارس ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة
(A/63/760).

77 – السيد دياب (الجمهورية العربية السورية): قال إنه على الرغم من أن وفده، يؤيد دور المساعي الجميدة الذي يضطلع به الأمين العام، يرى أن توسيع مفهوم البعثات السياسية الخاصة والمساعي الجميدة وغيرها من المبادرات السياسية التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو بحلس الأمن أثار الشكوك بشأن تطبيق النهج القائم على النتائج لتمويلها. وأشار بصفة خاصة إلى وجود أوجه قصور واضحة في الميزانية المخصصة لمكتب المبعوث الخاص المعني بتنفيذ قرار بعلس الأمن ١٥٥٩ (٤٠٠٤) وإلى أن وفده ما برح يوجه انتباه المسؤولين في الأمانة العامة إليها منذ أكثر من سنتين. وأن وفده أشار إلى أن إقامة علاقة دبلوماسية متبادلة بين سوريا ولبنان مسألة ثنائية بين دولتين ذواتي سيادة، وأن توسيع المبعوث الخاص نطاق ولايته بحيث تشملها يشكل

انتهاكاً للمادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تحظر التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء. وكان رد المسؤولين في الأمانية العامة أن قرار مجلس الأمن ١٦٨٠ (٢٠٠٦) يتضمن عبارات تشجع سوريا على الاستجابة للطلب الذي تقدم به لبنان لترسيم حدودهما المشتركة وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة بينهما، وأنه قد رد بدوره على ذلك بأن تشجيع مجلس الأمن لدولة ما على القيام بأمر ما لا يمنح الأمانة العامة ولاية لمتابعة هذه المسألة.

٢٣ - واستطرد قائلاً إنه ومن جهة أخرى لا تتضمن الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المذكورة في الميزانية إشارة إلى ما تقضي به الفقرة ٢ من القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، التي تطالب بانسحاب جميع القوات الأجنبية من لبنان. وأن هذا الإغفال إنما يدل على الانتقائية والافتقار إلى الموضوعية لدى واضعى الميزانية. فالغرض من التركيز على القضايا الثنائية بين سوريا ولبنان يهدف إلى تحويل الانتباه عن المشكلة الحقيقة في المنطقة، وهي استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية. وعلاوة على ذلك، فإن تضمين ولايـة المبعـوث الخـاص أهـدافاً لا يغطيهـا القـرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، على الرغم من إنشاء هياكل أخرى لتنفيذ هذه المهام، يؤدي إلى ازدواجية العمل. وأوضح أن الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المذكورة في الميزانية المخصصة للمبعوث الخاص تعد انتهاكاً أيضاً للفقرة ٩ من قرار الجمعية العامة ٢٣١/٥٥ من حيث ألها تقيس النجاح بإنجازات فرادي الدول الأعضاء عوضاً عن إنجازات الأمانة العامة. وأنه على الرغم من تشاور الأمانة العامة، وفقاً للفقرة ٤ من الجزء الحادي عشر من قرار الجمعية العامة ٢٦٣/٦٣، مع سوريا بشأن تنقيح السرد والإطار المنطقي للميزانية، لا تزال الميزانية تشير إلى العلاقات الثنائية بين سوريا ولبنان بشكل يعد تدخلاً في العلاقات الثنائية بين دولتين.

5 09-27812

٢٤ - واسترسل قائلاً إن مؤشرات الإنجاز في الميزانية تتضمن أيضاً "تيسير زيادة بسط سلطة حكومة لبنان على جميع أنحاء الأراضي اللبنانية، ولا سيما على امتداد حدوده". وأن التركيز على الحدود يدل على أن المبعوث الخاص يريد توسيع نطاق ولايته لكي تشمل ترسيم الحدود وتمريب الأسلحة. وقال إن الإنجاز الثالث المتوقع، أي "الاضطلاع بعملية تيسير دعماً لتعزيز استجابة جميع الدول الأعضاء لأحكام قرار مجلس الأمن ١٦٨٠ (٢٠٠٦)"، ومؤشر الإنجاز الذي يرافقه، وهو "قيام المبعوث الخاص بالتشجيع على زيادة الجهود الرامية إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، مع مراعاة التقدم المحرز في هذا الصدد''، يمنح أيضاً المبعوث الخاص السلطة لتجاوز ولايته والتدخل في الشؤون الداخلية لدولة عضو. وأضاف أن القرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦) ينص فقط على "تشجيع" إقامة علاقات دبلوماسية بين سوريا ولبنان، فيما ينص الناتجان السادس والسابع الواردان في الميزانية على "المساعي الحميدة والمشاورات مع حكومة لبنان وحكومات حيرانه" وعلى "المساعي الحميدة وتيسير الحوار الثنائي والمتعدد الأطراف بين لبنان وجيرانه''. ومن ثم ينشأ الانطباع المثير للقلق بأن المبعوث الخاص يضطلع بدور في ترتيب العلاقات الثنائية بين لبنان وسوريا وبين لبنان وإسرائيل. وبالمثل، فإن استمرار تضمين عبارة "قرارات مجلس الأمن ذات الصلة"، يخلف الانطباع، بأن المبعوث الخاص يعتزم توسيع نطاق ولايته لكي يشمل قرارات لمحلس الأمن غير متصلة بالقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، على الرغم من إنشاء هياكل أخرى لتنفيذ هذه القرارات.

٢٥ - وأردف قائلاً إنه ينبغي للأمانة العامة تنقيح السرد والإطار المنطقي للميزانية بحذف جميع هذه العناصر. فالمطالبة الواردة في الفقرة ٢ بانسحاب جميع القوات الأحنبية المتبقية من لبنان هي الحكم الوحيد في القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

الذي لا يشار إليه في التنقيح الحالي. وأشار إلى الحاجة إلى إدراج إنحاز متوقع ينص على انسحاب القوات الأجنبية ولمؤشر للإنحاز يشير إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية وقال إن وفده سيواصل الإلحاح من أحل تضمينهما. وأن وفده سيظل لديه تحفظات بشأن الميزنة على أساس النتائج ما دامت لا تطبق على نحو متسق مع الولايات.

77 - السيد خشاب (لبنان): قال إن وفده يؤيد بالكامل طلب الأمين العام تخصيص أموال إضافية لتصفية لجنة التحقيق المستقلة. إن اللجنة، شألها شأن البعثات السياسية الأحرى، تحتاج إلى التمويل والدعم الكاملين لكفالة أدائها لعملها على النحو الملائم وتنفيذها ولايتها.

77 - واستطرد قائلاً إن وفده يحيط علماً بالفقرة ٤ من الجزء الحادي عشر من القرار ٣٣/٦٣، التي تطلب فيها الجمعية العامة إلى الأمين العام تنقيح السرد والإطار المنطقي لميزانية المبعوث الخاص، آخذاً في الاعتبار التطورات الأحيرة والشواغل التي أثارتها الدول الأعضاء. وأوضح أن وفده يرغب أيضاً في أن يكرر الإعراب عن تقديره للعديد من الوفود التي أيدت طلب لبنان إضافة هذه الفقرة.

7۸ - وتابع قائلاً إن وفده يلاحظ أن المؤشرات الواردة في الإضافة تعكس التطورات الأخيرة، بما فيها استئناف الحوار الصوطني والتقدم في إقامة علاقات دبلوماسية بين لبنان وسوريا. وأضاف أن هذه التطورات الإيجابية تؤكد التزام لبنان بتعزيز العلاقات الثنائية مع سوريا وتمتينها عن طريق إقامة علاقات دبلوماسية وحل جميع المسائل المعلقة، بما فيها ترسيم الحدود المشتركة بين البلدين.

79 - وقال إن أي وحود أجنبي في الأراضي أو الأجواء أو المياه اللبنانية يشكل انتهاكاً لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية وأن لبنان يرى منذ أمد بعيد أن انتهاك إسرائيل

09-27812 **6**

للسيادة اللبنانية يقع ضمن ولاية المبعوث الخاص. وأضاف أن وفده يلاحظ أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للغجر ومزارع شبعا وكفر شوبا، يدخل في إطار مؤشر الإنجاز المنقح المتصل بالانتهاكات الجوية والبرية والبحرية وأن مسألة انسحاب جميع القوات الأجنبية من لبنان يجب أن تعالج بوضوح أيضاً في التقارير المقبلة للأمين العام.

77 - السيدة نورمان (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الولايات المتحدة تؤيد بقوة جهود الأمين العام وممثليه الخاصين ومبعوثيه الخاصين إلى جانب جهود إدارة الشؤون السياسية. وقالت، في ما يتعلق بالمحلس الدولي للمشورة والمراقبة من أجل العراق، إن وفدها يواصل دعم عمله ودوره الحاسمين في توفير الرقابة لصندوق التنمية للعراق ويلاحظ بترحيب خطة الأمين العام لتمويل احتياجات عام ٢٠٠٩ من الأرصدة الحرة لعام ٢٠٠٨.

٣١ - ومضت قائلة إن وفدها يرحب بالتقدم المحرز في الانتقال من لجنة التحقيقات إلى المحكمة الخاصة للبنان. وأن هذا الانتقال ينبغي أن يكون سلساً، بدون ثغرات في التغطية من حانب الهيئتين. وأشارت إلى أن وفدها يحيط علماً بتعليقات اللحنة الاستشارية بشأن الاحتياجات من الموارد والسبل الممكنة لتخفيض التكاليف حلال فترة التصفية وسيرحب بالمزيد من التوضيح في ما يتعلق بمجالات الوفورات الممكنة.

٣٢ - واسترسلت قائلة إن التوصل إلى تسوية سياسية ناجحة في الصومال يكتسب أهمية كبيرة بالنسبة إلى الولايات المتحدة ويتسم بأهمية وحيوية للاستقرار الإقليمي. وإن وفدها يثني على مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال لما يقوم به من أعمال في ظل ظروف صعبة واستفادته من خدمات الدعم المشتركة المتاحة عن طريق مكتب الأمم المتحدة في نيروبي. وأضافت أن وفدها يلاحظ أن انخفاض

الاحتياجات لعام ٢٠٠٩ يعزى أساساً إلى عجز المكتب السياسي عن الانتقال إلى الصومال نظراً إلى البيئة الأمنية الحالية. وأن وفدها يؤيد توصيات اللجنة الاستشارية في ما يتعلق بطلب توفير وظائف أمن إضافية.

٣٣ - وأردفت قائلة إن من المشجع أن تحسن الحالة السياسية في نيبال قد أدى إلى تخفيض عدد موظفي بعثة الأمم المتحدة في ذلك البلد. غير أن وفدها يلاحظ أن افتراضات التخطيط للبعثة في عام ٢٠٠٩ قد تعين تنقيحها نتيجة لتمديد ولاية البعثة وإرجاء خطة تصفيتها. ولذا فإن وفدها يشجع الأمين العام على مواصلة استكشاف وإمكانية تقيق وفورات في التكاليف خلال فترة تقليص عدد أكبر من الموظفين.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

7 09-27812